

مقاربة الواقع العربي في ضوء العلاقة بين التنمية والاستقرار^(*)

منير الحمش^(**)

باحث وكاتب اقتصادي من سورية.

تبدو العلاقة بين التنمية والاستقرار واضحة بل شديدة الوضوح لاعتبارات شتى تتعلق بمفهوم التنمية المستهدفة، وبدلالات الاستقرار وعوامله، إلا أن مقارنة هذا الموضوع بالواقع العربي، يثير لدى الباحث والمحلل العديد من الإشكاليات ذات الصلة بتوصيف الواقع العربي الذي يظل قابلاً للاجتهاد، وبخاصة إذا ما وضع في إطار التغيرات والتحولات الحاصلة في النظام العالمي، وعلى الصعيد الإقليمي.

من هنا تبدو أهمية تحديد المفاهيم الخاصة بالواقع العربي والتنمية والاستقرار، باعتبارها مدخلاً ضرورياً لإجراء المقاربة المطلوبة للواقع العربي في ضوء علاقة التنمية بالاستقرار، ليس من باب الدخول بمساجلات بل من أجل تحديد مسار البحث من خلال المفاهيم التي يعتقد بها الباحث، وهي على أي حال قابلة للنقاش.

أولاً: الواقع العربي

سوف نسلط الضوء على واقع الوطن العربي الراهن، انطلاقاً من القناعة بأن المنطقة

(*) في الأصل ورقة قدمت إلى ورشة العمل التي أقامها المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في بيروت بالتعاون مع مؤسسة أنتراك (لندن) في ١٥/١١/٢٠٠٦.

(**) له مؤلفات عديدة منها: السلام المدان: الشرق الأوسط الجديد من إسرائيل الكبرى إلى إسرائيل العظمى (١٩٩٧)؛ أوراق في الاقتصاد السياسي للأزمة الاقتصادية الراهنة: دراسة (١٩٩٩)؛ مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين: تأملات في النمو والأزمات والفوضى (٢٠٠١)؛ الفكر الاقتصادي في الخطاب السياسي السوري في القرن العشرين (٢٠٠٤)؛ تصحيح مسار التنمية في عالم متغير: أبعد من الطريق الثالث (٢٠٠٤)، وشارك في تحرير عدة كتب، منها: أعمال الندوة الحوارية حول «مشروع الشرق الأوسط الكبير»، ١٢/٤/٢٠٠٤ (٢٠٠٤)؛ مؤتمر التنمية والتخطيط في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية (٢٠٠٤)، والحرية والديمقراطية: أوراق ومدخلات طاولة مستديرة، دمشق ٣/٧/٢٠٠٤ (٢٠٠٥).

المتدة من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي، التي تشكل الوطن العربي، تسكنها مجموعات بشرية تجمعها مجموعة من الصفات المميزة، تمثل تميزها الحضاري الذي بقي على مرّ السنين في تفاعل حيّ مع الحضارات الأخرى حيث أضاف الإسلام، مع ما حمله من معاني العدالة والمساواة والإحسان، معاني التوحيد الديني الذي منح الاستقرار إلى الحياة السياسية، وأكد معادلة التوازن بين الماديات والروحانيات.

إن من يتحدث اليوم عن واقع عربي، يعرف تماماً أن هذا الواقع لا يتصف بصفات موحّدة، ولا تحكمه منهجية واحدة، ولا يجمعه كيان واحد. لكنه يقصد بالتحديد أن يبقى على ذلك الأمل الذي راود شعوب المنطقة العربية في أن يضمهم كيان واحد، وأن يجمعهم واقع عربي واحد. وإن بدا ذلك مشوباً بالضباب أو بعيداً في أحيان كثيرة.

إن من يتحدث اليوم عن واقع عربي، يقصد أن يبقى على ذلك الأمل الذي راود شعوب المنطقة العربية في أن يضمهم كيان واحد.

لكن ما يمكن استذكره في هذه الورقة، ولخدمة أغراض البحث أن هناك العديد من الصفات والمميزات التي يتمتع بها سكان هذه المنطقة التي تظل عنصراً حاسماً في انتمائهم العربي، غير ما درج القوميون العرب على ترده كالهوية والانتماء والتاريخ والجغرافية وغير ذلك.

إن سكان المنطقة الممتدة بين المحيط والخليج يتعرضون منذ انفصالهم عن الإمبراطورية العثمانية لمخاطر الاستعمار الغربي والمخططات الأجنبية، الهادفة إلى الاستيلاء على قرارهم السياسي والاقتصادي. ويتعرض سكان المنطقة أيضاً إلى محاولات شتى تستهدف هويتهم وانتماءهم العربي، وبقدر ما تتصاعد شراسة الخارج تجاه الاعتراف بوجود وطن عربي وبحق سكان المنطقة في تقرير مصيرهم، تتأكد حقيقة عمق الروابط ما بين سكان هذه المنطقة وعمق تعلقهم بانتمائهم وهويتهم العربية، وتبدو هنا المفارقة واضحة في ممارسات الدول الكبرى، إذ في الوقت الذي تسعى فيه إلى منع وحدة العرب وتعميق التجزئة، فإنها تواجه إصراراً من قبل الشعوب العربية على الوحدة.

لقد عاشت البلدان العربية، رداً طويلاً من الزمن تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية، وإن حظي بعضها بما يشبه الاستقلال الذاتي، ومع نهاية القرن التاسع عشر بدأت حركات التحرر القومي بالظهور تحت عناوين النهضة والتحرر. لقد سعى الغرب إلى ضمّ العرب إلى الحلفاء في الحرب العالمية الأولى عندما قدم العهود لهم من أجل مساعدتهم في الاستقلال عن الحكم العثماني وإقامة مملكة عربية تضم الجزيرة العربية وبلدان الشرق العربي. وعندما وفى العرب بعهودهم ووقفوا إلى جانب الحلفاء، كانت بريطانيا تعد اليهود بتقديم المساعدة إليهم لإقامة وطن قومي لهم في فلسطين، كما تكشف بعد انتهاء الحرب حقيقة النوايا الغربية الأوروبية تجاه العرب، عندما كشفت اتفاقية سايكس - بيكو بين فرنسا وبريطانيا التي تمّ بموجبها تقسيم بلدان المشرق العربي بين الدولتين الأوروبيتين. ومنها تتضح حقيقة النوايا الغربية تجاه المنطقة العربية، وبخاصة بعد أن وافقت بعد ذلك الولايات المتحدة على وعد بلفور، وعلى اتفاقية سايكس - بيكو.

وخلال الفترة ما بين الحربين العالميتين، قدم الغرب كل مساعدة ممكنة لليهود من أجل إقامة دولتهم في فلسطين، وبعد أن اكتملت عناصر هذه الدولة بعد الحرب العالمية الثانية، وقف الغرب إلى جانبها وأمدّها بالسلاح والمال والرجال ضارباً بحقوق الفلسطينيين عرض الحائط، غاضاً النظر عن المجازر التي كانت ترتكبها العصابات الصهيونية.

وفي حين نالت الدول العربية استقلالاً سياسياً منقوصاً، وقف الغرب ضد قيام دولة عربية واحدة أو تكتل عربي، وارتضى قيام جامعة للدول العربية، كانت منذ تأسيسها تحمل تناقضات أساسية ثلاثة هي: (١) رغبة الشعوب العربية في تحقيق الوحدة أو الاتحاد؛ (٢) مصالح الدول الغربية التي تشوبها رغبة قوية في استمرار السيطرة على دول المنطقة؛ (٣) أنظمة عربية ترى في التجزئة والقطرية والسيادة الوطنية استمراراً لوجودها.

وكانت الجامعة هي الصيغة المناسبة للتوفيق بين هذه التناقضات في أجواء يسودها الاضطراب وصراع القوى الدولية والحرب الباردة، فالتقت مصالح الدول الكبرى على تشجيع ودعم الدولة اليهودية، في حين اتهم الغرب القومية العربية بالشيوعية، واعتبر انضمامها إلى دول عدم الانحياز تحالفاً مع الاتحاد السوفياتي.

لقد منع الغرب (وعلى رأسه الولايات المتحدة) العرب من تحقيق الوحدة العربية أو التكامل الاقتصادي العربي، وبدلاً من ذلك طرح مشاريع الأحلاف وملء الفراغ، وبقيت البلدان العربية محلاً وموضوعاً للصراع بين الدول الكبرى، وقد تحكمت بالموقف الغربي الأوروبي - الأمريكي تجاه المنطقة العربية ثلاثة عوامل: الأول، الرغبة في زرع إسرائيل في المنطقة العربية لخدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية، وللخلاص من مشكلة اليهود في أوروبا والعالم. الثاني، وجود الاحتياطات النفطية الهائلة في باطن الأرض العربية وحاجة البلدان الصناعية المتقدمة إلى هذه المادة الاستراتيجية. الثالث، الموقع الاستراتيجي للوطن العربي، وسط القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا.

ولهذا فقد عمل الغرب الأوروبي والولايات المتحدة على: (١) منع وحدة العرب، ومنع تقدّمهم وتنمية مجتمعاتهم، وإعاقة التطور الديمقراطي؛ (٢) ربط كل بلد عربي بمركز من المراكز الرأسمالية العالمية؛ (٣) تعزيز وجود إسرائيل وجعلها حاجزاً مادياً بين المشرق والمغرب، ما يشكل تهديداً مستمراً للأمن واستقرار المنطقة.

ساعدت على نجاح الغرب والولايات المتحدة، في مسعاها هذا، أنظمة قطرية تسلطية واستبدادية، عملت على إقصاء الشعب عن ممارسة حقّه في إدارة شؤونّه، في تخريب متعمد للحياة السياسية.

وإذا ما تأملنا في طبيعة الحكم وشكله في الدول العربية، فنلاحظ أن القاسم المشترك هو النزعة إلى الابتعاد عن التعددية السياسية، ويصحّ ذلك الاستنتاج في الأنظمة الملكية التي أصبحت جمهورية، وفي الأنظمة الملكية التي ظلت ملكية، وكذلك في الأنظمة الجمهورية التي ظلت من حيث الشكل جمهورية. ومع ذلك ينبغي التفريق في مسارات وعوامل طبيعة الأنظمة، وما يترتب على ذلك من نتائج مجتمعية متباينة بين قطر وآخر أو مجموعة أقطار وأخرى، إذ إنّ

هناك مجموعة من البلدان العربية التي صاغت أنظمتها نخب عسكرية مدنية حاكمة جديدة، تركزت السلطة فيها تدريجياً في يد شخص واحد، أي أن الدول القطرية التي بدأت استقلالها بلحظة ليبرالية تعددية، تحولت بانقلاب عسكري إلى تنظيم سياسي واحد، ثم انتقلت إلى حكم الفرد حتى مع بقاء الأطر الشكلية للتنظيم الواحد. في هذه الأنظمة، تحول الجناح المدني في النخبة الحاكمة الجديدة من فريق ميسّس، إلى نخبة بيروقراطية – تكنوقراطية، لا تشارك في صنع القرار بقدر ما تساعد على تنفيذه.

إن هذه الأنظمة تعمل بكفاءة على تقوية الأجهزة الأمنية من جهة، وتقوية الجهاز الإعلامي من جهة ثانية، بحيث تتحول الأجهزة الأمنية من وظيفة حفظ الأمن والنظام إلى وظائف القمع والهيمنة، أما جهاز الإعلام فقد تحول تدريجياً من الإعلام إلى التلقين الأيديولوجي وإلى الدعاية للفئة الحاكمة، ثم إلى تأليه شخص الحاكم. أما أنظمة الحكم الملكية، فقد نحت منحى النخبة العسكرية – التكنوقراطية في الكثير من الوجوه، فقامت بما يشبه الانقلاب التدريجي الصامت ضد التعددية السياسية، وقوت في الوقت ذاته أجهزتها الأمنية والإعلامية، وتبنت برامج إصلاحية أو إسعافية، لكنّها أبقت على الدعائم الأساسية للتركيبية السياسية والاقتصادية دون تغيير نوعي يذكر. إن هذا التقارب في تسلطية واستبدادية الدولة في البلدان العربية، يجب ألا يحجب رؤية استمرار التفاوت في طبيعة المجتمع وتحوله وتطوره، وبدرجات أكبر مما كان عليه الحال صبيحة الاستقلال.

ولعل ما يلفت النظر هو أن معظم النخب الحاكمة في البلدان العربية بقيت في كراسي الحكم لفترات طويلة تتجاوز عدداً من العقود، الأمر الذي قد يعطي انطباعاتاً بسيادة نوع من الاستقرار الكاذب، ولكن هذا النوع من الاستقرار لا يوحي إلا بركود الحياة السياسية، ويوجب طبيعة التفاعلات التي تجري في المجتمع.

وكما أخفقت البلدان العربية في تحقيق الحد الأدنى من التكامل الاقتصادي العربي، كذلك أخفقت في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء على المستوى القطري أم على المستوى القومي.

ثانياً: النواقص العربية وبعض البيانات

على الرغم من تحفظاتي (شخصياً) على تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي يصدره سنوياً البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة منذ عام ٢٠٠٢، بأفلام مجموعة من المفكرين والمثقفين العرب، إلا أن هذا التقرير حمل العديد من الحقائق حول الأوضاع العربية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، فقد انتهى إلى تشخيص الواقع العربي من منظور التنمية الإنسانية، حين ركز على ثلاث نواقص جوهرية تعوق إقامة التنمية الإنسانية في البلدان العربية، وهي النواقص في اكتساب المعرفة، وفي الحرية والحكم الصالح، وفي تمكين النساء.

وللأسف لم يتعمق التقرير في تحليل الأسباب التي أدت إلى بروز هذه النواقص، ولم يشر إلى مسؤولية الاستعمار وعمليات استنزاف الثروات العربية المستمرة على نحو منهجي منذ

مطلع القرن العشرين، كما إنّه اتبع منهجية وافتراضات معينة تعترّيها الكثير من الشوائب، لسنا بصدد مناقشتها الآن، لكن من المفيد أن نشير إلى أن الرئيس الأمريكي بوش اعتمد على نتائج هذا التقرير لإطلاق مشروعه الذي سماه «الشرق الأوسط الكبير» الذي يتضمن برنامجاً للإصلاح الديمقراطي، استناداً إلى أن هذه المجتمعات التي تتصف بهذه النواقص هي التي تفرخ الإرهاب، في محاولة للتعتيم على الأسباب الحقيقية للإرهاب، ولإلصاق تهمة الإرهاب بكل من تسول له نفسه معارضة أو ممانعة المشروع الأمريكي - الصهيوني.

وقد خلاص تقرير التنمية الإنسانية العربية إلى مجموعة من البيانات والإحصاءات يفيدنا بعضها ببيان الواقع العربي:

١ - عدد السكان (عام ٢٠٠٠) ٢٨١ مليون نسمة. يمثلون ٥ بالمئة من سكان العالم، نسبة الذكور ١٠٤ مقابل ١٠٠ من الإناث، ويعد معدل نمو السكان من المعدلات المرتفعة في العالم. نسبة الأطفال ٣٨ بالمئة بينما تصل نسبة المسنين إلى ٦ بالمئة. ويحيا نصف سكان الوطن العربي في المناطق الحضرية. غير أن ثمة تفاوتات بارزة بين الدول العربية في ما يتعلق بمعدلات التحول نحو الحضر، وينتظر أن يصل عدد سكان البلدان العربية إلى ٤٥٩ مليون نسمة عام ٢٠٢٠.

٢ - عدد الأميين من البالغين العرب ٦٥ مليوناً، ثلثاهم من النساء.

٣ - الناتج المحلي الإجمالي لجميع الدول العربية ٥٣١,٢ مليار دولار (١٩٩٩) وهو أقل من دخل دولة أوروبية مثل إسبانيا، على الرغم مما يقال عن العائدات النفطية، وعلى الرغم من مظاهر الإنفاق غير العقلاني لفئات معينة من السكان.

٤ - متوسط البطالة ١٥ بالمئة، وهي من أعلى نسب البطالة في العالم. ويبلغ عدد عاطلين عن العمل ٢٠ مليون شخص.

٥ - نمت الصادرات العربية (التي يشكل النفط ٧,٠ بالمئة منها) خلال التسعينيات بمعدل ١,٥ بالمئة، في حين أن المعدل العالمي ٦ بالمئة.

٦ - على الرغم من أن مستوى الفقر المدقع في البلدان العربية هو الأقل في العالم، إلا أن مواطناً من كلّ خمسة، يعيش على أقل من دولارين في اليوم.

٧ - لا يزيد الاستثمار في البحث والتطوير على ٠,٥ بالمئة من الناتج القومي الإجمالي، وهو أقل من ربع المتوسط العالمي.

٨ - يظهر التقرير أنه لا يوجد عربي متمتع بمستوى الرفاه الإنساني المرتفع، وهذا المؤشر مركب يضم مؤشرات الحكم ومقياس التمتع بالحرية، ومكونات الرفاه المتضمنة في مقياس التنمية البشرية ويقارنها بالمتوسطات العالمية.

ويشير التقرير إلى أن العرب هم الأخيرون في متوسط مقياس الحرية، وكذلك في التمثيل والمساءلة. وبقياس مظاهر متنوعة للعملية السياسية والحرية المدنية والحقوق التنظيمية واستقلال الإعلام، وفي كلّ جانب من جوانب الحرية، فالبلدان العربية عموماً

تحتل المرتبة قبل الأخيرة عالمياً، ولا يأتي بعدها إلا أفريقيا جنوب الصحراء.

ويتناول التقرير «لعنة الفقر» كما يدعوها، وهي تتمثل في الحرمان من الخيارات والفرص، وفي تدني نوعية الحياة. إن بناء المجتمعات كما يراه التقرير يتطلب نظاماً سياسية واقتصادات أكثر عدالة وتصميماً على محاربة الفقر. ويثير التقرير مسألة أخرى بالغة الأهمية، وهي علاقة الثقافة والقيم السائدة، وما إذا كانا يعززان أو يعرقلان التنمية؟ ويؤكد التقرير عملية (محاربة الفساد والمحاباة بحزم)، كما يؤكد أن محور عملية التنمية يجب أن يكون تحرير الناس من الحرمان بجميع أشكاله، وتوسيع خياراتهم.

ثالثاً: البيانات والمؤشرات الاقتصادية

الآن لنلقِ بعض الضوء على الواقع العربي من خلال بعض البيانات والمؤشرات الأحدث^(١):

١ - عدد سكان الوطن العربي (٢٠٠٣) حوالى ٣٠٠ مليون نسمة، يشكلون ٤,٨ بالمائة من سكان العالم.

٢ - المساحة الإجمالية حوالى ١٤ ألف كم^٢ تشكل ٩ بالمائة من مساحة العالم.

٣ - لا تتجاوز موارد المياه الداخلية المتجددة ١٥٢,٦ مليار متر مكعب، أي نحو ٠,٣٨ بالمائة فقط من مجمل الموارد المائية العذبة في العالم، ويبلغ صافي الموارد المائية الطبيعية المتجددة المتاحة من مصادر داخلية وخارجية نحو ٣١٦,٤ مليار متر مكعب في العام، تشكل نحو ٠,٧٨ بالمائة من موارد المياه العذبة في العالم. ويبلغ متوسط نصيب الفرد منها ١٠٥٦ متراً مكعباً (المتوسط العالمي ٦٤٨٥ م^٣).

٤ - يعتبر الوطن العربي من أفقر المناطق في العالم، في احتياطياته من المعادن المختلفة، إذ لا تتجاوز قيمة الاحتياطيات العربية من المعادن المختلفة ٠,٣٧ بالمائة من إجمالي احتياطيات العالم (عام ١٩٨٩)، ويعتبر الحديد من أهم احتياطيات المعادن في الوطن العربي (قيمة احتياطيات الحديد نحو ١١ مليار دولار).

٥ - تمتلك الدول العربية مجتمعة احتياطيات هائلة من النفط والغاز تجعلها بحق القلب النابض الذي يضخ النفط في شرايين الاقتصاد العالمي:

أ - الاحتياطيات المؤكدة من النفط نحو ٦٥٣,٣ مليار برميل عام ٢٠٠٢، أي ما يوازي ٦١,٦ بالمائة من إجمالي احتياطيات العالم النفطية.

ب - احتياطيات الغاز المؤكدة نحو ٥١٨٦٣ مليار متر مكعب، أي ما يوازي ٣٠ بالمائة من إجمالي احتياطيات العالم.

(١) انظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، **الفقر في الوطن العربي**، تحرير أحمد السيد النجار (القاهرة: المركز، ٢٠٠٥).

بلغ الناتج القومي الإجمالي طبقاً لسعر الصرف عام ٢٠٠٣ (٦٦٧,٥ مليار دولار)، وبالتالي فإن نصيب الفرد في المتوسط يبلغ ٢٤٢٩ دولاراً عام ٢٠٠٣.

تخفي الأرقام الوسطية حقيقة التفاوت في ما بين الدول العربية (متوسط نصيب الفرد في قطر حوالى ٣٠ ألف دولار في حين أنه يبلغ في موريتانيا ٤٣٠ دولاراً وفي السودان ٤٦٠ دولاراً)، كما تخفي الأرقام الوسطية حقيقة التفاوت داخل الدولة الواحدة بين شرائح المجتمع.

٦ - تبلغ قيمة الديون الخارجية عام ٢٠٠٢ للدول العربية مجتمعة (١٦٣ مليار دولار)، وتبلغ نسبتها إلى إجمالي الدخل القومي ٤٦,٩ بالمئة.

يملك العرب استثمارات خارجية عامة وخاصة هائلة، تتفاوت تقديراتها بين تريليون دولار وما يزيد على ضعف هذا الرقم. وتتوطن هذه الاستثمارات في المراكز المالية الرئيسية في البلدان الصناعية المتقدمة، وعلى رأسها الولايات المتحدة.

٧ - تعتبر المنطقة العربية أقل المناطق جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغ إجمالي التدفقات المباشرة عام ٢٠٠٣ (٨٦١٦ مليون دولار)، تشكل ١,٥٤ بالمئة من إجمالي الاستثمارات في العالم.

٨ - لا تتجاوز التجارة العربية البينية ١٠ بالمئة من إجمالي تجارة البلدان العربية.

رابعاً: إخفاق التنمية

هذا الواقع الذي نلمسه من خلال بعض التقارير والبيانات، يشير إلى فشل أو إخفاق عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، باعتباره نتيجة مباشرة لعدم تحقيق مشروعات التنمية العربية، في القطاعات الحكومية والأهلية، الحد الأدنى الذي كان منتظراً منها.

وتثير قضية التنمية إشكاليات عديدة، يأتي في مقدمتها تحديد مفهوم التنمية. فقد كان هناك ما يشبه الخلط ما بين النمو الاقتصادي والتنمية، إلى أن جاء من يقول إن النمو كمي، أما التنمية فإنها تعني تغييراً نوعياً في بنية الاقتصاد، يتأتى بتنوع وتعدد الأنشطة الاقتصادية والمكانة المتزايدة الشأن التي يأخذها تدريجياً قطاع الصناعة، والصناعة التحويلية بالذات، واعتقد هؤلاء أن التنمية الاقتصادية ستجر حتماً إلى التنمية الاجتماعية والتقدم العلمي والثقافي. وبذلك يصل المجتمع إلى مرحلة التحديث، واعتقد البعض من هؤلاء أن التخلف (الاجتماعي والتقني والعلمي) يعوق التنمية، فدعوا إلى ضرورة التخلص من السلوكيات والقيم الاجتماعية البالية، والاهتمام بتأهيل وتدريب العمالة الفنية وإعداد الكوادر الوسطى والقيادية، ومع ذلك فقد بقي المقياس الأساسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي تهتم به المنظمات الدولية، هو معدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي، وهو مقياس كمي مضلل، يقصر عن الإحاطة بتغييرات بنية الاقتصاد والمجتمع.

ومنذ أواسط الستينيات من القرن الماضي، وجهت انتقادات حادة إلى (استراتيجيات

التنمية)، وبخاصة تلك التي اتخذت نهجاً للنمو يشابه النهج الذي سارت بموجبه تاريخياً الدول الصناعية المتطورة، ذلك أنه لا يمكن تكرار ما حصل في تلك الدول، في حالة البلدان النامية.

لقد بات العالم يدرك بدرجة أكبر أن الإنسان، وهو المقصود في النهاية بالتنمية، قد تعرض للمعاناة، عمداً أو سهواً، وبسبب أخطاء في انتهاج أفضل السبل، الأمر الذي أطلق جهوداً عدة تهدف إلى استعادته موقع الصدارة الجدير به، وكان هذا هو الدافع إلى تبني البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مفهوم التنمية البشرية، كما كان وراء اهتمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بمشاكل التنمية الاجتماعية، فخصصت لها مؤتمراً عالمياً في كوبنهاغن (١٩٨٥) تناول قضايا الفقر والبطالة والتهميش، فعاد الفقر بذلك ليشغل الأذهان مرة أخرى، بعد أن لوحظ فشل مناهج التنمية المطبقة في القضاء عليه، بل إن هذه المناهج قد نجم عنها زيادة في حدة تباين توزيع الدخل والثروة، وبخاصة تلك المناهج التي اعتمدت وصفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في الإصلاح الاقتصادي والتثبيت الهيكلي التي أدت في إطار دعاوى العولمة والالتحاق بالاقتصاد العالمي، إلى المزيد من الاستقطاب والتهميش والفقر، مما أدى إلى ظهور الدعاوى الجديدة مثل المطالبة بإكساب الإصلاح الاقتصادي وجهاً إنسانياً وضرورة تمحور التنمية حول الناس بدلاً من تمحورهم حولها، وجعل الأسواق «صدوقة للناس».

إلا أن الأمر لا يتوقف على تهذيب السياسات المرتبطة بالإصلاح الاقتصادي لتفادي أو معالجة الجوانب السلبية التي ترتبت على عمليتي التثبيت والتكيف الهيكلي، باعتبارها مهمة تنتهي بانتهاء أجل برامج الإصلاح والانتقال إلى المسار العادي للاقتصادات الوطنية، فما يتبع الإصلاح (بفرض نجاحه وفقاً للأهداف المحددة له) هو استخدام السياسات نفسها أو سياسات من الطبيعة نفسها، من أجل إدارة الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية. لذا يصبح من الضروري هنا تحديد الكيفية التي يجري التعامل بموجبها مع قضايا وأمور تثيرها مسألة التحول إلى اقتصاد السوق، كقضية البطالة والفقر. وقد أوجدت المنظمات الدولية الحل لهذه المسألة عن طريق صناديق الضمان الاجتماعي وهيئات مكافحة البطالة وغير ذلك من أساليب ترقية سطحية لا تمس الجوهر.

من خلال هذا العرض، ومن خلال التجارب التنموية المختلفة، أنتج كتاب «التنمية الإنسانية العربية» مفهوماً للتنمية يقوم على أن «البشر هم الثروة الحقيقية للأمم» وأن التنمية الإنسانية هي «عملية توسيع خيارات البشر»، وتشمل هذه الخيارات «العيش حياة طويلة وصحية والحصول على المعرفة، وتوافر الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق». والتنمية الإنسانية تتعدى ذلك إلى «أحققيات» إضافية أخرى، تشمل «الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتوافر الفرص للإنتاج والإبداع والاستمتاع باحترام الذات وضمن حقوق الإنسان».

ولا يثار بصدد التنمية الإنسانية أي تناقض محتمل بين «الديمقراطية والتنمية»، كما قد يثار هذا الموضوع بصدد «التنمية الاقتصادية»، بافتراض أن «المشاركة الشعبية والاستمتاع بحقوق الإنسان عناصر أصيلة في التنمية الإنسانية».

ومن المتفق عليه بين الاقتصاديين والاجتماعيين، أن تعبير التنمية إنما يدل على التغيير الإرادي في مقومات المجتمع، لكن هذا لا يكفي للدلالة على التنمية، إنما لا بد من إعطاء التعبير الصفة المميزة له، كأن نقول تنمية مستقلة عندما نرغب في تغيير إرادي مقصود يحرر البلاد من التبعية والاستغلال وما يرتبط بهما من فقر وجهل ومرض وغيرها من صنوف الحرمان، وفي المقابل هناك التنمية التابعة أو المشوهة أو المزدوجة، وفي سياق آخر يمكن أن تكون التنمية متعثرة أو زائفة... إلخ.

كما يمكن أن تكون التنمية خبيثة عندما تؤدي إلى تعميق حالة التخلف، والتنمية التي تجري في ظل الاستعمار أو فقدان القرار الوطني المستقل، يمكن أن تدعى تنمية «معوجة» لأنها

لا تشمل جميع القطاعات الاقتصادية، كما لا تشمل النواحي الاجتماعية والثقافية، وهي تنمية متوجهة في الأساس إلى الخارج خدمة لمصالح الاستعمار، ولذلك لا يعود عائدها كاملاً على الاقتصاد الوطني.

**إن التنمية المستقلة الشاملة
تعني الاعتماد على القدرات
الخاصة، قدرات الأفراد، وبهذا
المدخل يعود الإنسان ليحتل
قلب ساحة الفكر والحركة،
انطلاقاً من كونه صانع
التنمية.**

ومنذ حصول الدول العربية على استقلالها السياسي، سعت إلى اقتصاد متطور ومستقل، وكانت التنمية مطلباً يشكل امتداداً للنضال الوطني بهدف تحقيق التحرر الاقتصادي

والاجتماعي والحضاري، ويصفي بنى التبعية والاستغلال الرأسمالي العالمي، ويقيم بنى الاستقلال الكامل والعدل الاجتماعي وتجديد شباب الهوية الحضارية، وكان طرح القضية على هذا النحو يشكل بداية التحرر الفكري واسترداد المجتمع لقدراته.

وفي مواجهة الاعتماد على المعونات والمساعدات والقروض والاستثمارات الأجنبية، طرح شعار الاعتماد على الذات، دون أن يعني ذلك الانعزال والانكفاء، بل إقامة علاقات متكافئة وعادلة مع العالم الخارجي.

وفي مقابل انشطار الاقتصاد والمجتمع إلى شطر «حديث» مرتبط عضوياً بالشركات متعددة الجنسية وشطر «تقليدي» أو متخلف، برزت فكرة التوجه الداخلي للتنمية، أو ما يسمى تنمية متمحورة حول الذات.

وفي مواجهة إثراء الأقلية وتهميش الأقلية، ظهرت الدعوة إلى الوفاء بالحاجات الأساسية للسكان. وفي مواجهة نهب الموارد الطبيعية حتى الاستنفاد ظهرت الدعوة إلى التنمية البيئية. وفي مواجهة طغيان الحكام وإهدار حقوق الإنسان اكتسبت الدعوة إلى المشاركة الشعبية أهمية جديدة. وفي مواجهة الانبهار بالتقدم العلمي والتكنولوجي الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة، ظهرت الدعوة إلى بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية.

إن التنمية المستقلة الشاملة، تعني الاعتماد على القدرات الخاصة، قدرات الأفراد، وبهذا المدخل يعود الإنسان ليحتل قلب ساحة الفكر والحركة، انطلاقاً من كونه صانع التنمية.

والاعتماد الجماعي على النفس هو المكمل الطبيعي للاعتماد على النفس على المستوى القطري، لأن معظم البلدان العربية هي دول صغيرة محدودة الموارد، أو متفاوتة من حيث توافر الموارد الطبيعية والبشرية، ومن هنا نشأت ضرورة الاعتماد الجماعي على النفس على المستوى الإقليمي العربي، كجهد مشترك من أجل تنمية مستقلة هادفة إلى إنشاء كيانات كبيرة، لها من الوزن ما يمكنها من الوقوف على قدم المساواة والتكافؤ مع العالم الخارجي. لكن هذا ظل يتردد في أروقة بعض الاقتصاديين والساسة والتنظيمات الشعبية، في حين أن البلدان العربية اتخذت فرادى طرقاً وأساليب مختلفة للتنمية، وفقاً لتطورها الاقتصادي القطري، وارتبطت اقتصادياً بالدول الصناعية كل على حدة، بل في ذلك ما كان يدعى الدول التقدمية في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات وحتى انهيار الاتحاد السوفياتي.

ويمكن القول باختصار، إن شتى الأساليب التنموية في البلدان العربية قد فشلت في تحقيق الأهداف. وكان ارتفاع أسعار النفط في حرب ١٩٧٣، وما نجم عن ذلك من فوائض مالية، قد سمح بتوفير فرصة نادرة لتحقيق التنمية، سواء في البلدان النفطية أم في البلدان غير النفطية.

لقد اعتبر كل بلد نفطي موارده المالية، ملكاً خاصاً له، رغم أن زيادة هذه الموارد ما كانت لتحقيق لولا حركة النضال العربي التي سبقت ورافقت حرب ١٩٧٣. وقد قدمت البلدان النفطية مساعدات مالية هامة لبلدان المواجهة مع إسرائيل، إلا أن زيادة الإيرادات النفطية، والمساعدات المقدمة إلى البلدان غير النفطية، لم تحل عقدة تمويل التنمية، كما لم توصل البلدان العربية إلى التنمية المنشودة. كما إن تدفق الأموال لعدد من البلدان العربية، لم يؤد إلى مزيد من التضامن والتعاون العربي، كما توقع البعض، وعلى العكس فقد أدى ارتفاع العائدات النفطية إلى نتائج سلبية هامة منها:

١ - زيادة حدة الفروق الداخلية بين البلدان العربية، وعمق انقسام العرب إلى أقطار غنية وأقطار فقيرة. كما أدت النظرة القطرية الضيقة إلى إعادة توزيع الموارد وتوطين الأنشطة الاقتصادية في الوطن العربي، لا على أساس مدى الأفضلية الاقتصادية بل على أساس مدى توافر مصادر التمويل، وبمعنى آخر فإن النمو الاقتصادي تسارع بدرجة أكبر في الأقطار والمناطق التي تمتلك الموارد المالية، الأمر الذي زاد في حدة الفوارق.

وصاحب تدفق المال النفطي تغيرات أساسية في الأنماط الاستهلاكية بدأت أولاً بانتشار الاستهلاك الترفي في الأقطار الأكبر ثروة، ثم ما لبثت أن انتقلت تلك الأنماط إلى الأقطار العربية الأخرى من خلال حركة العمالة والمثقفين العرب.

٢ - احتفظت البلدان النفطية ذات «الفوائض» المالية بما زاد على استخداماتها من أموال في أرصدة مالية أو في شكل استثمارات في الدول الرأسمالية المتقدمة، واستخدمت عملية إعادة استثمار الفوائض العربية من خلال استخدامها بالنشاط الاستثماري في الغرب، في إحكام القبضة على الدول المصدرة للنفط، وتطوير بدائل للطاقة تساعد الغرب في تدعيم مركزه في مواجهة هذه الدول. ورغم أن قدراً مهماً من المال النفطي وجد طريقه إلى دول من العالم الثالث، بما فيها الدول العربية غير النفطية، إلا أن ذلك بقي محدوداً بالنسبة إلى الاحتياجات التنموية

واستمر المحرك الأساسي لتوجهات الفوائض العربية هو المصالح الرأسمالية العالمية، والربحية في الأجل القصير.

٣ - برز من خلال توافر المال النفطي وزيادة السيولة لدى النظام المصرفي الدولي، اتجاه لدى البلدان العربية ذات الموارد المالية المحدودة إلى تبني توجهات الإنماء الاقتصادي التي تعتمد بدرجة كبيرة على التمويل الخارجي، وتطلب هذا في العديد من الحالات إجراء تغييرات في السياسات الاقتصادية في اتجاه التخفيف من أدوات الضبط الاقتصادي والرقابة الاقتصادية بواسطة الدولة.

٤ - تولدت خلال المرحلة أنماط توسعية مختلفة للعلاقات العربية، ومورست مناهج متعددة ومتباينة لما يمكن إدراجه تحت عنوان التعاون الاقتصادي أو التكامل الاقتصادي أو العمل العربي المشترك، فظهر نوع مما يمكن تسميته «القطاع المشترك» بإقامة عدد من الشركات المشتركة (مالية واقتصادية)، وعقدت اتفاقيات تجارية عربية بينية، كما أحدثت بعض الصناديق العربية للإنماء والنقد، وأحدثت اتحادات للمنتجين وغير ذلك من أساليب العمل العربي المشترك. إلا أن نشاط هذه المؤسسات والاتفاقات بقي محدوداً. وبعد أن وضعت أهداف واتفاقات للسوق العربية المشتركة وللتكامل الاقتصادي وفشلت في تحقيق أهدافها منذ الستينيات، أقر مؤتمر القمة العربي عام ١٩٩٦ فكرة تأسيس منطقة تجارة حرة عربية كبرى تحت وطأة التطورات في العلاقات الاقتصادية العالمية، وفي الاقتصاد العالمي. والمعروف أن إقامة منطقة تجارة حرة يعتبر أول الخطوات الجدية على طريق التكامل الاقتصادي العربي. وكان مؤتمر القمة الذي عقد في عمان عام ١٩٨٠، قد أقر مجموعة من الوثائق الاقتصادية، تتعلق باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، وإقرار ما دعي بـ «عقد التنمية» الذي رصدت من أجله المبالغ اللازمة، ولكن تعثر تنفيذ هذه الوثائق بتعطيل متعمد من قبل الدول النفطية الممولة لمشاريع التنمية.

لقد دخلت الدول العربية في نزاعات وصراعات، رافقها نزيف داخلي، نتيجة النزاعات الحدودية (التي زرعها الاستعمار قبل رحيله المادي) والتباين في الأنظمة السياسية، هذا فضلاً عن الاستنزاف الخارجي المتمثل في صيغة وتشكل العلاقة مع المراكز الرأسمالية الأساسية. حيث نجم عن هذه العلاقة ارتفاع المديونية الخارجية، والخلل في هيكل الصادرات والواردات، وتصاعد نفوذ المؤسسات المالية الدولية والشركات متعددة الجنسية.

وفي ضوء هذه العلاقة غير المتكافئة، ومع فشل العمل العربي المشترك، زادت درجة اندماج البلدان العربية منفردة في الأسواق العالمية، واستبدلت الأشكال القديمة للتبعية التي كانت تعتمد على السيطرة المباشرة على الموارد الأولية، بأشكال جديدة من التبعية، برزت بصورة واضحة في ما يأتي:

١ - تزايد الاعتماد على تصدير النفط إلى الدول الصناعية المتقدمة، وبأقوى الدول المستهلكة، فازداد بذلك ارتباط اقتصادات الدول النفطية، وغير النفطية أيضاً، بتطورات أوضاع السوق العالمية للنفط.

٢ - تزايد الاعتماد على الاستيراد من الخارج لمواجهة تزايد الطلب على وسائل ومعدات

الإنتاج ومستلزماته، وعلى سلع الاستهلاك، وبالتالي الخضوع للتأثير الكبير لفنون الإعلان والتسويق الحديثة ذات التأثير في الأنماط الاستهلاكية، واستخدام قسم هام من المال النفطي في استيراد أنواع مختلفة من الأسلحة وتكديسها في الأقطار النفطية.

٣ - سيطرة الدوائر الرأسمالية العالمية على «الفوائض» المالية للأقطار النفطية، واستخدام هذه الفوائض في دورة رأس المال العالمي، ولخدمة أغراضه دون أن يكون لهذه الأقطار رأي أو قرار في كيفية استخدام أموالها التي طالما تعرضت للمخاطر المختلفة، وفي مقدمتها تبخيس قيمتها وفقاً لتطورات أسعار صرف الدولار.

٤ - تزايد المديونية الخارجية للأقطار غير النفطية، واعتمادها الكبير على الأسواق المالية العالمية، وخضوعها لدى محاولة جدولة ديونها لشروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بشأن التحول نحو اقتصاد السوق، وإجراء إصلاحات اقتصادية وفق الوصفة المعروفة.

ترتبط الخسائر الضخمة والتبديد الهائل في الموارد بغياب الديمقراطية والمشاركة الحقيقية للجماهير العربية في صنع القرار.

٥ - تزايد التبعية التكنولوجية للدول الصناعية المتقدمة، سواء في مجال الإنتاج أم التسويق، وسواء لمواجهة احتياجات «التحديث» والتنمية أم احتياجات تزايد الطلب الاستهلاكي.

٦ - التبعية الثقافية في فحوى الثقافة والإعلام وتوجهات الحياة، وبروز الازدواجية الثقافية.

٧ - التبعية الغذائية، الناتجة من الفجوة الغذائية المتزايدة من جهة، ومن التغير في أنماط الاستهلاك من جهة ثانية.

ويضاف إلى أنماط التبعية المذكورة آليات أخرى للتبعية تتجلى في الخيارات السياسية وتحالفات البلدان العربية الخارجية، وإهمالها المتعمد للعمل العربي المشترك، وعدم تنفيذ الاتفاقات والمعاهدات العربية، وبخاصة معاهدة الدفاع المشترك واتفاقية السوق العربية المشتركة.

ونشير أخيراً إلى النزيف في الموارد البشرية والمادية الذي سببته الحروب العربية - الإسرائيلية المدعومة من الغرب والولايات المتحدة، والنزاعات والحروب الأهلية في ما بين الدول العربية، مشيرين بخاصة إلى الحرب الأهلية في لبنان، وإلى الحرب العراقية - الإيرانية، وإلى حرب إخراج العراق من الكويت، وإلى أحداث الجزائر والصومال والصحراء المغربية... إلخ.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن الخسائر الضخمة والتبديد الهائل في الموارد، يرتبطان بغياب الإرادة العربية الموحدة وغلبة التقليد والأهواء الصغيرة على التقاليد والآمال الكبرى للعرب، كما يرتبط ذلك كله بغياب الديمقراطية والمشاركة الحقيقية للجماهير العربية في صنع القرار.

خامساً: الأمن والاستقرار

بعد الحرب العالمية الثانية، وحصول البلدان العربية تبعاً على استقلالها السياسي، أصبحت المنطقة العربية ساحة للصراع الدولي، فقد سعت الولايات المتحدة إلى بسط نفوذها كبديل للنفوذ الأوروبي، كما تحولت المنطقة إلى إحدى أهم مناطق الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

وكما أشرنا سابقاً، فإن الغرب والولايات المتحدة لا يستطيعان أن يتخليا عن نفوذهما في الوطن العربي، بسبب موقعه الاستراتيجي، ووجود الثروة النفطية، والرغبة في دعم الوجود الإسرائيلي. وقدم الغرب (والولايات المتحدة) كل دعم مادي وسياسي ممكن للكيان الإسرائيلي، كما زودوه بالأسلحة والتكنولوجيا النووية وجميع احتياجات تفوقه على العرب مجتمعين، مما يهدد أمن واستقرار العرب والمنطقة والعالم. وكانت المنطقة العربية دائماً في صلب استراتيجية الغرب الأوروبي والولايات المتحدة. وفي الوقت الذي كانت هذه الاستراتيجيات تعمل على منع وحدة العرب، وتقف في وجه تقدّمهم، كانت تطرح المشاريع التي تضمهم مع غيرهم من الشعوب في ما يدعى منطقة الشرق الأوسط، ولكن تحت هيمنة الغرب والولايات المتحدة، وبعد نزاع الهوية العربية. هكذا كان الأمر في الخمسينيات من القرن الماضي، وهكذا تكرر ذلك في منتصف التسعينيات عندما طرح بيريس مشروع «الشرق الأوسط الجديد» بمباركة أمريكية، وعقدت في إثر ذلك مؤتمرات القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي فشلت تحت وطأة التعتن الإسرائيلي المدعوم من الولايات المتحدة والغرب الأوروبي، وتساعد عمليات الممانعة الشعبية العربية لهذا المشروع.

بعد أحداث ١١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، أحدثت هذه الأخيرة تغييراً هاماً في استراتيجيتها الأمنية، وتحولت من سياسة الاحتواء إلى سياسة الحرب الاستباقية، وأعلنت حربها الطويلة على الإرهاب، بدءاً بأفغانستان ثم العراق، وجعلت من العالم كله ساحة حرب على ما دعت إليه الإرهاب، وكما اتهمت سابقاً القومية العربية بالشيوعية، تتهم الإسلام اليوم بالإرهاب.

لقد كان تاريخ العرب الحديث، سلسلة متواصلة من الحروب وعدم الاستقرار، وأوجد الغرب والولايات المتحدة (إسرائيل) لهذا الغرض، وبعد أن قام الكيان الصهيوني تناسي الغرب والولايات المتحدة مصالحهما وأصبحوا ينظرون إلى العرب ومنطقتهم من منظار صهيوني.

بعد أن استقر الأمر لإسرائيل، وأقامت الدولة، عُقدت اتفاقات هدنة مع الدول العربية، وكان هناك سلسلة من الحروب تفصلها اتفاقات أخرى لوقف إطلاق النار، وكانت الدول الأوروبية تشترك مباشرة في الحرب، (كما كان في عدوان ١٩٥٦) وتقدّم مع الولايات المتحدة الدعم العسكري والدبلوماسي والسياسي لإسرائيل في اعتداءاتها وحروبها ضد العرب، كما حصل عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣، وفي عدوان إسرائيل على لبنان عام ١٩٨٢، وفي عدوانها الأخير على لبنان عام ٢٠٠٦.

وطرح الرئيس الأمريكي بوش مشروع «الشرق الأوسط الكبير» بعد احتلال العراق، في تصور منه أن هذا الاحتلال سينجم عنه إقامة دولة «ديمقراطية» في العراق، يمكن أن تصدر

نموذجها إلى بلدان أخرى في ما دعاه «الشرق الأوسط الكبير» الذي يمتد من موريتانيا في الغرب إلى حدود الصين في الشرق، باستثناء الهند. وقد عرض مشروعه على الدول الصناعية الثماني وعلى حلف شمال الأطلسي ونال موافقتهما عليه. إلا أن المقاومة العراقية للاحتلال، وتحول العراق إلى ساحة قتال تجتمع فيها بعض الأصوليات، قد أحال العراق إلى الفوضى والتفكك والتفتت والفتنة الطائفية، ومع تصاعد الانتفاضة في فلسطين المحتلة، وصدود المقاومة في لبنان، يمكن القول إن مشروع الشرق الأوسط الكبير قد أجهض، وإن حلّ محله مشروع رايس الذي أعلنته في ذروة الحرب العدوانية على لبنان تحت اسم «الشرق الأوسط الجديد».

والمفارقة في علاقة الغرب الأوروبي والولايات المتحدة بالمنطقة العربية، أن العرب الذين ناضلوا لإخراج الجيوش الاستعمارية من بلدانهم، عاد قسم من حكامهم ليطالب هذه الجيوش بالعودة، فتحول العديد من الدول العربية إلى قواعد عسكرية للأجنبي.

هكذا نجد أن سياسات الغرب الأوروبي والولايات المتحدة تجاه المنطقة العربية، لم تحقق سوى الفوضى وعدم الاستقرار، وهذه الحال بالتأكيد لا تتماشى مع رغبة شعوب المنطقة في إقامة الأمن والسلام وتحقيق التنمية. ذلك أن هذه السياسات قد أدت إلى تفجير الأوضاع في المنطقة، مما يجعلها أحد التهديدات الرئيسية التي تواجه الشعوب وتمنع تقدّمها باتجاه التنمية والخروج من دائرة التخلف.

ومما يزيد حالة الاضطراب وعدم الاستقرار، في حالة الأنظمة العربية، التهديد المنبثق من الوجود الإسرائيلي القائم أساساً على العدوان، فضلاً عن الأوضاع العالمية المضطربة بسبب السياسات الأمريكية الهادفة إلى خلق بؤر التوتر في العالم وإشاعة ما تدعوه «الفوضى البناءة».

وتكمن جذور المشكلة في الأنظمة العربية في النقاط التالية:

١ - الواقع العربي كما سبق عرضه.

٢ - شكل أنظمة الحكم وسيطرة الحكم الفردي أو العائلي أو العشائري، وانعدام المشاركة الشعبية الحقيقية، وهي أنظمة توحى بالتقسيم والتفتت الطائفي والمذهبي والعشائري أكثر مما توحى بفكرة الوحدة الوطنية والديمقراطية.

٣ - شيوع ظاهرة الفساد والحكم غير الصالح وانعدام روح العدالة.

٤ - تعاظم الفجوة بين الأغنياء والفقراء.

٥ - تصاعد دور أصحاب المال والطبقة الجديدة الذين ترتبط مصالحهم بالخارج في مقابل انحسار الطبقة الوسطى، واتساع دائرة الفقر.

٦ - انتهاج سياسات الليبرالية الاقتصادية الجديدة مع المزيد من الارتباط بالأسواق العالمية والعولمة.

٧ - الفشل الذريع في إدارة شؤون البلاد، وانخفاض الإنتاجية والإنتاج، وتدني مستوى الخدمات الاجتماعية.

٨ - تعاظم دور أجهزة الأمن والقمع الداخلي، في مقابل تراجع القوة الدفاعية العسكرية.

إن هذه الأوضاع، مع غياب الرقابة الشعبية وانعدام الحياة السياسية الصحيحة، عدا عن كونها تشكل عقبة أمام تحقيق التنمية، فإنها تجعل هذه الأنظمة، تقف عاجزة وضعيفة أمام التحديات الخارجية.

إن الغرب والإدارة الأمريكية، يدركان بلا شك، الأوضاع المتردية للأنظمة العربية، وقد طرح الرئيس الأمريكي فكرة الإصلاح الديمقراطي من خلال مشروع الشرق الأوسط الكبير،

يتسم الواقع الراهن للبلدان العربية بمظهر التخلف وعدم الاستقرار. كما يتعرض لمجموعة من التهديدات الداخلية والإقليمية والدولية التي تهدد النسيج الاجتماعي.

كما طرحت بعض الأطراف الأوروبية مشاريع أخرى للإصلاح. ووجهت اتهامات وتهديدات إلى حكام بعض البلدان العربية، وبخاصة مصر والسعودية بشأن إدخال الإصلاحات الديمقراطية، لكن هذه الدعوات خفّت صوتها بعدما تعرض له مشروع الرئيس الأمريكي من مقاومة وممانعة في المنطقة العربية والإسلامية، وبعد أن تعثر المشروع الصهيوني في فلسطين وفي لبنان، وبعد أن بقيت سورية على صمودها

وممانعتها للمشاريع الأمريكية. على أن الأمر الجوهري الذي يجب أن تستخلصه الولايات المتحدة هو أن الإصلاح لا يمكن فرضه من الخارج، وأن الديمقراطية لا تستورد، وأن ما تفعله ليس سوى تهديد أمن الشعوب وتعرض الاستقرار للمخاطر. لكن الأمراض المزمنة وحالات التخلف التي تعيشها البلدان العربية، هي التي تفتح الباب أمام الضغوط الخارجية التي قد تلتقي إلى هذا الحد أو ذاك مع حالات التذمر والغضب الشعبي، الأمر الذي يؤدي إلى خلط الأوراق وفتح الأبواب أمام مخاطر أخرى أكبر وأدهى، ما يهدد الاستقرار على المستويين القطري والإقليمي، وبالتالي يهدد بوقف أو بحرف عملية التنمية، وهذا ما يبرر تلك العلاقة الجدلية بين حالة الاستقرار وعملية التنمية من سياسات تخالف ذلك كله.

نخلص مما سبق إلى أن الواقع الراهن للبلدان العربية يتسم بمظهر التخلف وعدم الاستقرار، كما يتعرض لمجموعة من التهديدات الداخلية والإقليمية والدولية التي تزيد من حالات التوتر وعدم الاستقرار وتهدد النسيج الاجتماعي، وإذا ما دققنا في ذلك نجد أن القاسم المشترك في ما آلت إليه المنطقة العربية هو السياسات والاستراتيجيات الغربية والأمريكية والصهيونية التي تشيع الحروب الأهلية والفوضى وعدم الاستقرار في المنطقة، ما يهدد الأمن القومي العربي وينذر بمخاطر تهدد العالم بأسره.

ولا شك في أن شعوب المنطقة تدرك ذلك، إلا أن بعض الأنظمة العربية ما تزال تعيش في أوهام الخلود والاستمرار المدعومة من الخارج، وتفهم الاستقرار على أنه الرضوخ للإدارة الأجنبية، في حين أن ما يحميها هو فقط الشعب صاحب المصلحة الحقيقية في تحقيق الأمن والسلام القائم على العدل والاستقرار والتنمية، وهو الذي يعزز الصمود في مواجهة التهديدات والضغوط الخارجية، وهو الذي يستطيع بناء مجتمع الديمقراطية والعدالة والتنمية.

لقد أثبتت معاهدات السلام التي عقدت مع مصر والأردن أنَّها لم تستطع تحقيق الأمن والاستقرار، لأنها تمت في ظروف تفاوضية غير ملائمة، ولأنها لم تستطع الوصول إلى حلٍّ شامل يتناول الاحتلال القائم في سورية ولبنان، ولأنها لم تتعرض للقضية المركزية وهي قضية فلسطين واللجوء الفلسطيني. وبالتالي فإن اتفاقات من هذا النوع لن تحل المشكلة الأساسية، ولن تحقق الأمن والاستقرار للمنطقة، ولن تستطيع أن تحقق التطبيع الذي تتمناه إسرائيل ويسعى إليه الغرب والولايات المتحدة، ما يجعل المنطقة بأكملها معرضة لمخاطر تهدد أمنها واستقرارها، وتحجب عنها إمكانيات تحقيق التنمية □

صدر حديثاً

الأعمال الكاملة للدكتور نبيه أمين فارس

يضم هذا الكتاب بين دفتيه الأعمال الكاملة للدكتور نبيه أمين فارس؛ وهي، الكتب الخمسة: «العرب الأحياء»، و«غيوم عربية»، و«من الزاوية العربية»، و«هذا العالم العربي»، و«دراسات عربية»، وخمسة وأربعون بحثاً في مسائل وقضايا العرب، والإسلام، ولبنان، وأربع وعشرون مراجعة لكتب تراثية وحديثة، ومقدمات الكتب العشر التي حرَّرها، أو أسهم بترجمتها، أو قام بتحقيقها، إضافة إلى ما كتبه من مقالات صحفية عكست رؤاه الإنسانية والوطنية والقومية.

لقد صدر هذا النتاج الغني، والمتنوع، عن أكاديمي بامتياز، ومؤرخ محقق، وناقد سياسي ملتزم قضائه أمته، وقوميته حتى «الاحتراق»، فتبدت في أعماله، ولا سيما الجانب القومي منها، مفاهيم تأصيلية، واتجاهات في التنظير السياسي، ومواقف تُنبئ عن إدراك الأمور على حقيقتها، ووعي مجمل الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية، والتحويلات التي استجدت بفعل الانعتاق عن الامبراطورية العثمانية، وما أفرزته الحروب والمعاهدات، من بُعد، من معطيات سياسية واجتماعية واقتصادية أنهكت الوطن العربي، وجزَّأته، إضافة إلى ما استُئبت من فساد وتخلف ومنازعات طائفية ومذهبية، وحتى عصبية قبلية - عشائرية، ما جعل الصمود العربي حائراً بين النضال من أجل دحر المستعمر والإصلاح الداخلي لبنيان المجتمع.

سفر فكري، يعكس قلق العربي وآماله، في آن، ويعلو برؤاه العلمية، والسياسية، والاجتماعية ليكون، بحق، مرجعاً ثميناً في المكتبة العربية.



١١٢٠ صفحة

الثمن: ٣٩ دولاراً

أو ما يعادلها